الأنباء
الخميس 1 نوفمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

في أكبر قضية اتجار بالبشر في تاريخ الكويت

«الداخلية» تُصدر أوامر بإلقاء القبض على 3000 وافد من جنسيات مختلفة أحضرتهم 3 شركات وهمية بعقود حكومية وتركتهم عمالة سائبة

- النيابة أطلقت سراح أصحاب الشركات الثلاث بكفالات مالية وأمرت باستمرار حجز العقل المدبر السوري الجنسية
- 70 ٪ من تأشيرات العمالة استخرجت من الهيئة العامة للقوى العاملة و30٪ من الإدارة العامة لشؤون الإقامة

محمد الجلاهمة

في واحدة من اخطر القضايا التي شهدتها البلاد في السنوات الاخيرة، وتتعلق بالاتجار بالأشخاص، كشفت مصادر امنية مطلعة لـ «الأنباء» عن ان وزارة الداخلية أصدرت اوامر بإلقاء القبض على نحو 2900 وافد من جنسيات مختلفة، فيما تمكنت وخلال الايام القليلة الماضية من ضبط نحو 90 وافدا اعترفوا في التحقيقات معهم بدفع مبالغ مالية لشركات وهمية ابرمت عقودا مع جهات حكومية مختلفة وتم تركهم عمالة سائبة.

وكشفت المصادر عن ان وكيل نيابة جرائم الاتجار بالأشخاص حقق مع اصحاب الشركات الثلاث واطلق سراحهم بكفالات مالية وأمر باستمرار حبس وافد سوري تبين انه هو العقل المدبر والمخطط لإنجاز المعاملات في الجهات الحكومية والتي مكنت الشركات الثلاث الوهمية من جلب هذا العدد الضخم من العمالة وتركهم عمالة سائبة.

وحول التفاصيل الكاملة للقضية وكيفية اكتشاف امرها وما الخطوات اللاحقة، قالت مصادر امنية مطلعة ان حملة تفتيش مفاجئة لمباحث شؤون الاقامة تم تنفيذها قبل ايام في منطقة جليب الشيوخ، وخلال هذه الحملة تم ضبط عدد من الوافدين الذين تبين ان اقاماتهم على شركات لديها عقود حكومية، ولدى سؤالهم عن أسباب عدم تواجدهم في مقرات عملهم وأسباب كونهم عمالة سائبة أقروا بأنهم حضروا الى البلاد بقيز حرة وانهم دفعوا مبالغ مالية مقابل ان يتم دخولهم الكويت وعقب ذلك يتركون يسترزقون.

حملة تفتيش مفاجئة لمباحث شؤون الإقامة في الجليب كشفت المستور

مقرات الشركات الثلاث في العاصمة والفروانية والأحمدي أغلقت بعد أسابيع من استخراج التأشيرات

وأضافت المصادر: قامت الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة بمراجعة ملفات الشركات والتي يفترض أن العمال الموقوفين في الحملة يعملون عليها لتتكشف الحقائق الخطيرة والتي تمثلت في ان مقرات الشركات الثلاث وهي في العاصمة والفروانية والأحمدي مغلقة ولا نشاط فعليا لها، وكانت المفاجأة الأخرى المدوية ان عدد العمالة الذين حضروا على الشركات الثلاث ليس بالمئات بل 3000 عامل من جنسيات مختلفة وانهم حضروا بناء على عقود حكومية، مشيرة الى أن رجال مباحث شؤون الاقامة حققوا مع الوافدين ليكتشفوا أن علاقاتهم كانت مع وافد سوري ليتم ضبطه، وبالتحقيق معه توالت الحقائق الخطيرة.

وأردفت المصادر بالقول: قامت الإدارة العامة لشؤون الاقامة، وبعد اخطار قيادات وزارة الداخلية بإحالة ملف القضية الى نيابة الاتجار بالبشر بأرقام قضايا 575 و574 و596 جنايات.

وأشارت المصادر إلى ان نيابة الاتجار بالبشر عاودت الاستماع إلى افادات المجني عليهم في القضية واستمعت لمن تم توقيفهم حتى الآن وعددهم نحو 90 وافدا، حيث افادوا بأنهم دفعوا مبالغ مالية تتراوح بين 1500 و3000 دينار، كما تكشف لأجهزة التحقيق ان اجمالي العمالة المسجلة على الشركات اعداد كبيرة جدا وان 70٪ من التأشيرات استخرجت من الهيئة العامة للقوى العاملة و30٪ من هذه التأشيرات استخرجت من قبل الادارة العامة لشؤون الإقامة.

وأردفت المصادر: ان الوافد السوري خلصت التحقيقات معه الى انه هو العقل المدبر وتجمعه علاقات جيدة مع عدد من المسؤولين الحكوميين، وهذا ما ساعده على انجاز تلك العقود واستخراج التأشيرات بهذا العدد الضخم.

وأشارت المصادر الى انه بفحص اجهزة وزارة الداخلية للعمالة على الشركات الثلاث تبين لها ان الغالبية العظمى من الجنسية الباكستانية وتليهم البنغالية ثم المصرية، وان الوافدين الباكستانيين دفعوا نحو 3000 دينار لكل منهم.

وأكدت المصادر عزم النيابة العامة على استدعاء كل من له علاقة بالقضية او انجز معاملات للشركات الوهمية.

ولكن، هل الوافدون الذين أحضرتهم الشركات ودفعوا مبالغ مالية سيتم ابعادهم عن البلاد؟ قالت المصادر: يفترض ان هؤلاء مجني عليهم ولكنهم في الوقت ذاته متورطون في الجريمة باعتبارهم اعترفوا بأنهم دفعوا مبالغ مالية مقابل حضورهم البلاد.

وقالت المصادر: الأمر ليس بالبسيط لأن هؤلاء مجني عليهم في جريمة اتجار بالبشر وجار معرفة الاجراءات اللاحقة بشأن الوافدين الذين وضعوا في اجهزة الداخلية في قوائم إلقاء قبض.

مهندس التخطيط السوري يعترف بأن علاقاته الجيدة مع مسؤولين مكنته من إنجاز المهمة

المبالغ المدفوعة من قبل الوافدين تراوحت بين 1500 و3000 دينار لكل منهم

«القوى العاملة»: باشرنا إجراءاتنا للوقوف على ملابسات الواقعة

وفاة أحد مصابي انفجار المحول.. و«الكهرباء» تشكّل لجنة للتحقيق

بشرى شعبان ـ دارين العلي

أعلنت وزارة الكهرباء والماء أمس عن وفاة م.محمد عبيد أحد المصابين في حادثة انفجار محول سلوى، وأعربت عن حزنها العميق لذلك، داعية المولى عز وجل ان يسكنه فسيح جناته وان يلهم ذويه الصبر والسلوان.

وأكد وكيل وزارة الكهرباء والماء م.محمد بوشهري أن الوزارة وفور وقوع الحادث اتخذت الإجراءات اللازمة للاطمئنان على سلامة المصابين، حيث كلفت مدير إدارة طوارئ الجابرية م.أحمد الحمد بالانتقال إلى موقع الحادث لمتابعة سلامة المصابين والوقوف على ملابسات الحادث.

وأوضح بوشهري انه بناء على تعليمات وزير النفط ووزير الكهرباء والماء م.بخيت الرشيدي تم الاتصال على وكيل وزارة الصحة د.مصطفى رضا لتوفير الرعاية الطبية اللازمة للمصابين، مشيرا إلى أن الوزارة كانت حريصة على الاطمئنان على صحتهما بشكل مستمر.

ولفت إلى أن الوزارة استدعت الشركة المتعاقدة معها للتأكد من ضمان حقوقهما سواء بالنسبة للموظف الذي انتقل إلى جوار ربه أو بالنسبة للعامل الذي يرقد حاليا في مستشفى البابطين للحروق، مشيرا الى ان الوزارة تحرص في المقام الأول على سلامة جميع العاملين في قطاعاتها المختلفة.

وذكر ان الوزير الرشيدي أمر فور وقوع الحادث بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على ملابسات الحادث لضمان تجنب وقوعه مرة أخرى.

م. محمد بوشهري

عبدالله المطوطح

محول الكهرباء المحترق

اللجنة ستحدد المسؤول عن الحادث وآليات منع تكراره مستقبلا

وفي سياق متصل، أصدر م.بوشهري قرارا بتشكيل لجنة للتحقيق في أسباب الحادث، وبموجب القرار ستتولى اللجنة التحقيق في الحادث وأسبابه وتحديد المسؤول عن حدوثه وما إذا كانت وسائل الأمن والسلامة أثناء العمل قد اتخذت أم لا، بالإضافة الى حصر كل الأضرار التي ترتبت عليه، وستقوم اللجنة أيضا بالبحث في الآلية التي يجب اتخاذها خلال القيام بمثل هذه الأعمال وبحث الاقتراحات والإجراءات التي يتعين توافرها لضمان تجنب وقوع مثل هذه الحوادث مستقبلا.

ومنح القرار اللجنة حق مخاطبة أي جهة داخل الوزارة بشأن مباشرة مهامها على ان تلتزم جميع قطاعاتها بالتعاون التام مع اللجنة وتزويدها بأي مستندات أو تقارير تمكنها من إنجاز مهمتها، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها أو نائبه ويمكنها الاستعانة بأي شخص من ذوي الخبرة لإتمام المهام الموكلة إليها وقد بدأت اللجنة عملها اعتبارا من امس، بحيث يرفع رئيسها تقريرا للوزير بنتيجة عملها والتوصيات التي تراها خلال شهر من تاريخ تشكيلها.

من جانب آخر، كشف نائب المدير العام لحماية القوى العاملة بالهيئة العامة للقوى العاملة عبدالله المطوطح ان قسم السلامة المهنية في إدارة تفتيش العمل بالهيئة باشر إجراءاته في حادثة انفجار محول سلوى للوقوف على ملابسات الواقعة وكيفية إصابة الفنيين اللذين توفي أحدهما لاحقا.

وبين المطوطح ان مفتشي السلامة المهنية انتقلوا الى مكان الحادث للتأكد والتحقيق فيما يتعلق بإجراءات السلامة المهنية والرعاية العمالية وتسجيل واقعة إصابة عمل.

مستحقات وتعويضات المتوفى ستصل كاملة إلى الورثة

القاهرة ـ أ.ش.أ: أصدر وزير القوى العاملة المصري محمد سعفان توجيهات عاجلة أمس لمكتب التمثيل العمالي التابع للوزارة بالقنصلية المصرية في الكويت بمتابعة إنهاء إجراءات نقل جثمان م.محمد عبيد سعد علي ومتابعة حقوقه التعويضية والمستحقات الخاصة بالورثة، فضلا عن متابعة حالة الفني حسين عبدالحميد الذي أصيب في حادث انفجار المحول، وكان الوزير قد تلقى تقريرا عاجلا عبر المستشار العمالي بالقنصلية المصرية بالكويت احمد عبدالعظيم أوضح فيه انه بالتواصل مع المسؤولين بالعناية المركزة بمستشفى الحروق التي نقل اليها المصريان اللذان أصيبا في انفجار محول الكهرباء، أفادوا بأن م.محمد عبيد سعد علي البالغ من العمر 29 عاما قد توفي، وأنه حتى الآن لا يسمح بزيارة الفني الذي أصيب في الحادث، لكن حالته مستقرة حتى الآن.

وقال المستشار العمالي: انه تواصل مع إدارة الشركة التي تعمل في مجال الصيانة لحساب وزارة الكهرباء الكويتية، ويعمل بها المهندس المتوفى والفني، وتم التأكيد من إدارة الشركة على أن مستحقات وتعويضات المتوفى ستصل كاملة للورثة.

أخفاها سائق خليجي قادم من دولة مجاورة الجمارك تفكك دورة مياه باص لاستخراج 48 ألف حبة كابتي

أمير زكي

أحبط رجال جمارك العبدلي محاولة تهريب كمية كبيرة من الحبوب المخدرة نوع «كبتاغون» بحوزة سائق خليجي الجنسية قدم إلى البلاد عصر أمس من دولة مجاورة يقود باصا محملا بالحبوب، وأخفاها بشكل سري أسفل دورة مياه الباص وبشكل يصعب اكتشافها من خلال عمليات التفتيش الاعتيادية.

وحول الضبطية ذكر مدير إدارة الجمرك البري في الإدارة العامة للجمارك مشعان السعيدي أن معلومات سرية وردت إلى مساعد مراقب جمرك العبدلي مبارك الشلاحي عن محاولة تهريب حبوب مخدرة في باص قادم من دولة مجاورة وبمجرد وصوله جرى إنزال من به، وتم تمريره على أجهزة التفتيش المتقدمة في منفذ العبدلي التي أعطت إشارات للمفتش بوجود أجسام غريبة اسفل دورة مياه الباص، فتم تفتيش الجزء المشتبه به يدويا والعثور على نحو 48500 حبة نوع «كبتاغون»، وتمت احالة المتهم والمضبوطات الى الجهات المختصة.

وثمن السعيدي جهود رجال جمرك العبدلي التي أثمرت إحباط تهريب الحبوب، مؤكدا أن رجال الجمارك بالمرصاد لكل من تسول له نفسه تهريب الممنوعات والمواد المحظورة.

دورة مياه الباص بعد تفكيكها

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

عدل ومحاكم

قضت بانقضاء الدعوى في قضية تزوير بصمة لوفاة المتهم

«الاستئناف» تحجز قضية اختلاسات «الصحة» للحكم

عبدالله قنيص

حجزت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار نصر سالم آل هيد قضية الاستيلاء على المال العام في وزارة الصحة والمتهم بها كل من قيادي سابق ونجله ومدير إحدى الشركات للحكم في 7 نوفمبر بعد ورود الاستيفاء من النيابة العامة لسؤال وكيل وزارة سابق في الصحة عن توقيعه على كتاب قدمه القيادي المتهم وبيان صحة التوقيع وإذا كان التوقيع غير صحيح تباشر النيابة العامة إجراءاتها.

وكانت محكمة الجنايات قد قضت ببراءة وكيل وزارة سابق، ونجله، ومدير إحدى الشركات، من تهم الاستيلاء على الأموال العامة، في حين دانت أحد المسؤولين بذات التهمة، مع إلزامه بدفع 72 ألف دينار لإحدى الشركات، وعزله من الوظيفة، وتغريمه 144 ألفا، في قضية الاستيلاء على أموال وزارة الصحة، وشركة تقدم الخدمات لها.

واستندت المحكمة، في حيثيات حكمها ببراءة المتهمين الثلاثة في القضية، إلى عدم ثبوت الأدلة بحقهم، لأنها قاصرة وغير كافية لتكوين عقيدتها لحمل الاتهام، الأمر الذي تتشكك معه في صحة الاتهامات.

وكانت النيابة العامة أحالت أول بلاغ منها إلى المحكمة، بعد وروده من هيئة مكافحة الفساد، ضد المتهمين بالاستيلاء على 117 ألف دينار، وبالتزوير في أوراق رسمية، وأوراق بنكية، إلا أنهم أنكروا الاتهامات المنسوبة إليهم من النيابة.

ومن جانب آخر وفي قضية تزوير بصمة الدوام واستلام رواتب غير مستحقة المتهم فيها 35 موظفا بوزارة الكهرباء والماء قضت المحكمة ذاتها بانقضاء الدعوى الجنائية لأحد المتهمين لوفاته، وإحالة بقية المتهمين إلى النيابة والتي ستقوم بدورها بإحالتهم إلى الأدلة الجنائية لمطابقة بصمة المتهمين الحقيقية مع بصمة السليكون، لبيان ما اذا كانت البصمة تعود لهم أم لآخرين مع بيان الفترات الزمنية لبصمة كل منهم.

يذكر أن المتهمين صدر لهم حكم من محكمة الجنايات بالبراءة من الاتهامات المسندة إليهم.

من جهة أخرى أيدت المحكمة ذاتها براءة رجل أعمال من تزوير وكالة في شكوى شريكه السابق في شركة إعلانية تسويقية.

المستشار نصر سالم آل هيد

الحبس 3 سنوات لموظف في «التنفيذ» ومندوب محام بعد إدانتهما في قضية رشوة

عبدالكريم أحمد

قضت محكمة الجنايات بالحبس 3 سنوات مع الشغل والنفاذ لمواطن يعمل بإدارة التنفيذ ومقيم عربي يعمل مندوبا لأحد المحامين وذلك بقضية رشوة. وتضمن الحكم تغريم المتهمين مبلغ 800 دينار لكل منهما مع عزل الأول عن وظيفته وإبعاد الآخر عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة.

وكان المتهمان قد أحيلا إلى المحاكمة بعدما دلت التحريات على قيام المندوب بإعطاء الموظف مبلغا ماليا على سبيل الرشوة من أجل الإخلال بواجبات وظيفته فيما قبل الأخير هذه العطية وأخل بأمانة وظيفته الموكلة إليه.

..والحكم بسجن مواطنة شهراً لسب وقذف أبنائها خلال تدريسهم

عبدالكريم احمد

قضت محكمة الجنح برئاسة المستشار فيصل الياسين بحبس مواطنة لمدة شهر مع الشغل والنفاذ لقيامها بسب وقذف أبنائها الأربعة أثناء تدريسهم ومراجعة دروسهم المدرسية.

وقالت المحكمة انه استقر في يقينها أن المتهمة في الزمان والمكان الواردين بصحيفة الاتهام قد ارتكبت التهمة المسندة إليها، مشيرة إلى أن الدليل اليقيني استقام على صحة هذه الجريمة وثبوتها بكل عناصرها القانونية قبلها وذلك أخذا بأقوال المبلغ والمجني عليهم وتحريات المباحث.

وكان والد الأبناء قد تقدم ببلاغ إلى المخفر المختص مبينا أنه سئم من طريقة معاملة الأم لابنها وبناتها الثلاث، حيث إنها كثيرة الاعتداء عليهم قولا وفعلا لاسيما أثناء تدريسهم ما يؤثر على حياتهم وأخلاقهم وحالتهم النفسية وعلى استعدادهم للاختبارات، وتم استدعاء الأبناء الذين أكدوا أقوال والدهم.

وأكد وكيل الأب المحامي مصطفى ملا يوسف لـ«الأنباء» توافر أركان الجريمة بحق المتهمة، مشيرا إلى أنه قدم للمحكمة أدلة إثبات تتمثل بتصوير يظهر الأم وهي تسيء لأبنائها بألفاظ بذيئة وخادشة، كما أكدت تحريات المباحث قيامها بالإساءة.

ودعا إلى تطبيق قانون الطفل الصادر في 2015 بحذافيره لمنع أي إساءة للأطفال.

المحامي مصطفى ملا يوسف